سوريا: مجموعات حقوقية تدين تنفيذ حكم الإعدام خارج نطاق القضاء بحق المدافع عن حقوق الإنسان ومهندس البرمجيات باسل خرطبيل

أكّدت أسرة المدافع عن حقوق الإنسان ومهندس البرمجيات **باسل خرطبيل**، أنه قد تعرض لإعدام خارج نطاق القضاء في أكتوبر/تشرين الأول 2015. تُدين منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه بشدة الإعدام خارج نطاق القضاء لخرطبيل وتدعو إلى إجراء تحقيق في الظروف المحيطة بإنهاء حياته.

في الأول من أغسطس/آب 2017، أعلنت **نورا غازي الصفدي**، زوجة خرطبيل، على الفيسبوك أن زوجها أعدم. وكتبت: "تغص الكلمات في فمي ، وأنا أعلن اليوم باسمي واسم عائلة باسل وعائلتي، تأكيدي لخبر صدور حكم إعدام وتنفيذه بحق زوجي باسل خرطبيل صفدي بعد أيام من نقله من سجن عدرا في تشرين الأول 2015 ... نهاية تليق ببطل مثله..."

عمل خرطبيل، وهو مولود في سوريا من والدين فلسطينيين، على تطوير البرمجيات والمواقع الشبكية، واستخدم خبرته لتعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الأنترنت .

بتاريخ 15 مارس/آذار 2012، احتجزته المخابرات العسكرية بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثمانية أشهر قبل أن تنقله إلى سجن عدرا المركزي بدمشق في ديسمبر/كانون الأول 2012. لقد تعرض خلال هذه الفترة للتعذيب وغيره من ضروب

المعاملة السيئة. بقيَ باسل في سجن عدرا حتى الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 2015، عندما تمكن من إبلاغ أسرته بأنه سيتم نقله إلى مكان لم يُكشف عنه. كانت هذه آخر مرة سمعت أسرته منه.

وبعد ذلك تلقت أسرته معلومات غير مؤكّدة بأنه ربما نُقل إلى المحكمة العسكرية التي تديرها القوات العسكرية داخل مقر الشرطة العسكرية في القابون بدمشق. وتشتهر هذه المحاكم بإتباعها إجراءات سرية لا تفي بأدنى المعايير الدولية للحق في المحاكمة العادلة.

وقبل اعتقاله، استخدم باسل خرطبيل خبرته الفنية للمساعدة في تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت. لقد حصل خرطبيل على عدد من الجوائز لعمله، بما في ذلك جائزة مؤشرالرقابة لسنة ٢٠١٣ في مجال الحريات الرقمية لاستخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز الإنترنت المفتوح والمجاني، وكان أحد اللذين سمتهم مجلة "فورين بوليسي" ضمن أفضل مائة مفكرٍ عالمي لعام ٢٠١٢، "للإصرار، رغم كل الصعاب، على الثورة السورية السلمية."

ومنذ اعتقاله، قامت جماعات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بحملة لإطلاق سراحه فوراً ودون قيدٍ أو شرط. وفي 21 نيسان 2015، أعلن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن اعتقاله يشكّل انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ودعا إلى الإفراج عنه، غير أنّ السلطات السورية استمرت في رفضها الإفراج عنه.

تعرب المنظمات الموقعة عن بالغ حزنها لوفاة باسل خرطبيل ونعتقد أن اعتقاله وإعدامه لاحقاً هو نتيجة مباشرة لعمله في مجال حقوق الإنسان وجهوده الرامية إلى تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

نحث السلطات السورية على:

- الكشف الفوري عن ظروف تنفيذ حكم الإعدام بحق باسل خرطبيل؛
- إنهاء عمليات الإعدام خارج إطار القضاء، والاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- الإفراج عن جميع المعتقلين في سوريا لممارستهم السلمية لحقوقهم المشروعة في حرية التعبير وتأسيس الجمعيات.

المنظمات الموقّعة:

1. Access Now
2. Amnesty International (AI)
3. Arab Digital Expression Foundation (ADEF)
4. Arabic Network for Human Rights Information (ANHRI)
5. Article 19
6. Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS)
7. CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation
8. Electronic Frontier Foundation (EFF)

9. English PEN
10. Euromed Rights
11. Front Line Defenders (FLD)
12. FIDH, within the framework of the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders
13. Gulf Centre for Human Rights (GCHR)
14. Hivos International
15. Index on Censorship
16. Iraqi Network for Social Media (INSM)
17. Lawyers' Rights Watch Canada (LRWC)
18. Maharat Foundation
19. Metro Centre to Defend Journalists in Iraqi Kurdistan
20. Palestinian Center for Development and Media Freedoms (MADA)
21. PAX for Peace
22. PEN International
23. Sisters' Arab Forum for Human Rights (SAF)
24. SKeyes Center for Media and Cultural Freedom
25. Social Media Exchange (SMEX)
26. Syrian Centre for Democracy and Civil Rights
27. Syrian Center For Legal Studies and Researches
28. Syrian Center for Media and Freedom of Expression (SCM)
29. Syrians for Truth and Justice (STJ)
30. Syrian Network for Human Rights (SNHR)
31. Vigilance for Democracy and the Civic State
32. World Organisation Against Torture (OMCT), within the framework of the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders